

- الفصل الثاني : حق رئيس الجمهورية في استعمال الاوامر : اتجهت الكثير من دول العالم وفي ظل عدم استطاعة البرلمان تفعيل اختصاصاته احيانا الى منح رئيس الجمهورية صلاحية التشريع في المجال المخصص للبرلمان عن طريق ما يسمى بالاوامر ، وفي هذا ذهبت دساتير الجزائر و تعديلاتها الى غاية 2020 ، مع تطور إجراءات سنها والتشديد عليها ، وبالرغم من هذا الا ان المؤسس الدستوري ترك الكثير من الثغرات ليترك المجال واسعا امام الفقه الدستوري للتأويل سواء من ناحية اصدرها او طبيعتها او حول خصوصها للرقابة من طرف المحكمة الدستورية . **المبحث الاول : استعمال الاوامر في الظروف العادلة :**

الاطار القانوني للاوامر في التشريع الجزائري : من أجل ضمان استمرارية صدور التشريع ، منح المؤسس الدستوري لرئيس الجمهورية صلاحيات عديدة نظرا لمكره الممتاز في الدولة ، فأقر له حق التدخل في مجال السلطة التشريعية أثناء غيابها وفي بعض الحالات حتى اثناء انعقادها بإصدار بما يسمى اوامر في مجال اختصاصها نظرا للوضع القائم بسبب حالة الشغور أو العطلة البرلمانية أو عدم إمكانية المصاكرة على قوانين المالية ، - **مجال اصدار الاوامر :** أقر التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 على إمكانية رئيس جمهورية أن يحل محل البرلمان بالتشريع في مجال اختصاصه دون تفويض منه مثلا ذهبت بعض التشريعات المقارنة ، حيث نجد أساس هذا الاختصاص بنصوص الدستور ، ونص هذا الاخير على إمكانية رئيس الجمهورية أن يصدر أوامر في المجال المخصص للبرلمان أثناء غيابه أو حتى اثناء انعقاده . - **حالات اصدار الاوامر في غياب البرلمان :** يفترض في مرفق السلطة التشريعية أنه دائم الانعقاد من أجل الحفاظ على خاصية سيرورة الدولة، ذلك أن هذه الاخيرة مجالاتها متعددة وتحتاج النصوص القانونية في كل حين سواء كانت جديدة أو تحيينية ، الا أن المجلس الشعبي الوطني قد يطاله الشغور بسبب من الاسباب أو قد يكون في عطلة ، لذلك ال يمكن للدولة أن تترك دون تشريع ، فأقر المؤسس الدستوري بموجب المادة 142 من الدستور لرئيس الجمهورية حق الحلول مكان البرلمان في هذه الحالات ويصدر في مجال اختصاصه أوامر ، هذا الاختصاص الذي تعرفه جل دساتير العالم في النظم الدستورية المقارنة . **المطلب الاول : استعمال الاوامر في العطل البرلمانية :**

- **استعمال الاوامر في العطلة البرلمانية :** للبرلمان الجزائري دورة واحدة سنوية تدوم لعشرة أشهر في الحالات العادلة على أن تكون عطلته شهري جويلاة وأوت من كل سنة ، مع إمكانية انعقاده لدورات غير عادية بمبادرة من طرف رئيس جمهورية أو ثلثي أعضاء المجلس الشعبي الوطني لدراسة موضوع معين ، على أن تختتم بمجرد دراسة ما أقره جدول الاعمال للدورة الغير عادلة . وفي هذه الحالة يمكن لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر بموجب المادة 142 من الدستور في أمور عاجلة أثناء عطلة البرلمان ، وهذا أمر عادي مبدئيا ، لكي ال يكون هناك فراغ تشريعي أو لمعالجة حالة استعجالية، لذلك يتدخل رئيس الجمهورية وينعقد له الاختصاص مكان البرلمان . والمستخلص من هذا أن رئيس الجمهورية ال يمكن له أن يصدر الاوامر في هذه الحالتين الا في الحالات المستعجلة ، لكن المتبع يرى أن عدد الاوامر أكثر من عدد القوانين ، وأن البرلمان الجزائري لا يمارس اختصاصاته الدستورية المنوط به من خلال الاحصائيات المنشورة على الجريدة الرسمية الجزائرية ، حيث أنه وفي سنة 2020 بلغ عدد الاوامر 13 مقابل 14 قوانين ، وهذا ما يدعونا الى التساؤل حول عنصر الاستعجال الذي اشترطه المؤسس الدستوري في المادة 142 . تجسد الحالة الثانية من حالة غياب البرلمان في العطلة البرلمانية، حيث نصت المادة 138 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على أنه: "يجتمع البرلمان في دورة عادية واحدة كل سنة، مدتها عشرة أشهر، وتبدأ في ثاني يوم عمل من شهر سبتمبر، وتنتهي في آخر يوم عمل من شهر يونيو. يمكن الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحال، طلب تمديد الدورة العادية ل أيام معدودة لغرض الانتهاء من دراسة نقطة في جدول العمال من خلال هذا السند القانوني يتضح أن للبرلمان دورة عادية مدتها عشرة أشهر، معلومة البداية والنهاية، تبدأ في ثاني يوم عمل من شهر سبتمبر، وتنتهي في آخر يوم عمل من شهر يونيو وهي بالإضافة التي أوردها المؤسس الدستوري وعمل على توضيحها من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 تكون هذه الدورة العادية قابلة للتمديد ل أيام معدودة بطلب من الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحال، لغرض الانتهاء من دراسة نقطة في جدول العمال كما يمكن أن يجتمع البرلمان في دورة غير عادية بمبادرة من رئيس الجمهورية، أو بناء على استدعاء من رئيس الجمهورية بطلب من الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحال، أو بطلب من ثلثي أعضاء المجلس الشعبي الوطني وكل هذا بحسب ما ورد في طيات نص المادة 138 من التعديل الدستوري لسنة 2020 وعليه فإن سلطة التشريع في غياب البرلمان تكون بناء على حدوث مستجدات تفرض التدخل المستعجل لمواجهتها، ففكرة الاستعجال الواردة في نص المادة 142 من التعديل الدستوري لسنة 2020 هي من تبرر هذا التدخل تقليديا للذراري الذي ينجم عن التأخير في إصدار التشريع الملائم حال هذه المسائل المستعجلة، غير أن الظاهر من نص المادة 142 السابق ذكرها حينما منحت لرئيس الجمهورية سلطة تقديرية في تقدير إذا ما

كانت المسألة عاجلة أم لا، أمر من شأنه أن يطرح اشكالات عديدة نظرا لاتساع مضمون مصطلح "المسائل العاجلة" الذي قد يحمل عدة تاويلات ما يمكن رئيس الجمهورية أن يعتبره من قبيل الاستعجال . و كنتيجة لحالة الشعور والحل السابق تفصيلها، نجد أن الدستور الجزائري كرس آلية التشريع عن طريق الاوامر كحل لتدخل رئيس الجمهورية في اختصاصات السلطة التشريعية لسد الفراغ التشريعي الناتج عن شغور المجلس الشعبي الوطني في نص المادة 142 من التعديل الدستوري لسنة 2020 بصفة صريحة وشخصية، دون حاجة للتفويض من قبل البرلمان نظرا للصلاحيات الواسعة التي يمتلكها رئيس الجمهورية مباشرة من الدستور، وللمكانة التي يحتلها في النظام السياسي 2 الجزائري ، مكنه من تنظيم جميع المجالات التي تعود دستوريا إلى السلطة التشريعية، لكن هذا الوضع يؤدي إلى المساس بوجود مجلس الامة، باعتبار أن شغور المجلس الشعبي الوطني ال يترتب معه شغور مجلس الامة. وما يمكن ملاحظته أيضا أنه رغم توسيع الفترة التشريعية للبرلمان وتقليل العطلة البرلمانية لتصبح شهرين من أجل تضييق مجال تدخل السلطة التنفيذية في العمل التشريعي للبرلمان، الا أن الدستور الجزائري وفي نص المادة 142 من تعديل سنة 2020 منح لرئيس الجمهورية الحق في إصدار أوامر تشريعية لها صفة القانون، ويتم العمل بها فتنشئ التزامات و مراكز قانونية، شريطة عرض الاوامر التي اتخذها رئيس الجمهورية على كل غرفة من البرلمان في بداية أول دورة مقبلة له لتوافق عليها ، الامر الذي من شأنه أن يحول دون أي إهمال أو تقصير معتمد من طرف رئيس الجمهورية في عرض ما أصدره من أوامر على الجهة التي تملك أصال حق التشريع، ولو أنه مستبعد جدا عمليا أن يقف البرلمان أمام إرادة رئيس الجمهورية الذي خولت له النصوص الدستورية آليات هامة للاستغناء عنه سواء عن طريق اللجوء إلى حل المجلس الشعبي الوطني أو اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي ، إضافة إلى إعفاء البرلمان من مناقشة الاوامر التشريعية أو تقديم أي تعديل 3 عليها ، وهو ما يبرر تفوق إنتاج رئيس الجمهورية من الاوامر بكثير في بعض حالات الانتاج التشريعي للبرلمان، نظرا للإجراءات الطويلة التي يتطلبها إنتاج التشريع على مستوى البرلمان على الرغم من قصر المدة الممنوحة لرئيس الجمهورية للتشريع فيها بأوامر خلال العطلة البرلمانية والمقدرة ب 60 يوما على الأكثر . في الحقيقة إذا كانت هذه المآخذ التي تعتبر دور التشريع لرئيس الجمهورية خلال عطلة البرلمان، الا أنه ال يمكننا أن ننكر سعي المؤسس الدستوري من خلال تقليله لمدة العطلة البرلمانية والتي تتناقض معها في المقابل الفترة التي يمارس فيها رئيس الجمهورية هذه السلطة، إذ أن هذا الامر ان دل على شيء فإنه يدل على نية المؤسس الدستوري، في تعزيز مهام السلطة التشريعية لتحقيق او سيادة البرلمان، وفي محاولة منه إلى التقليل من إمكانية اللجوء إلى هذه الطريقة في التشريع و إعادة الاعتبار للهيئة الأصلية المختصة بالتشريع خاصة ، وضمان تحقيق الاستمرارية للمؤسسات الدستورية ومجابهة الظرف لتحقيق المصلحة العامة على الوجه العام. وعليه فإنه مهما كان سبب غياب البرلمان فإنه يعد وضعا مؤقتا يزول أثره بزوال سببه، ومنه ينقضي حق رئيس الجمهورية في إصدار الاوامر التشريعية في هذه الحالة، لأنعدام مبررات قيامها مادامت الحياة البرلمانية قد عادت لطبيعتها المعتادة . بالنتيجة فإذا كانت سلطة رئيس الجمهورية التشريعية وفقا لما تضمنته المادة 142 من التعديل، 2020 تقضي من مثل السلطة التنفيذية أن يشرع في مسائل عاجلة وعرض 3 الدستوري السنة الاوامر التي اتخاذها رئيس الجمهورية على كل غرفة من البرلمان في بداية أول دورة مقبلة له لتوافق عليها كما سبق وأن وضمناـ فإن الامر لا يقتصر على هذا الحد، فإلى جانب هاذين الشرطين فإن الاختصاص التشريعي لرئيس الجمهورية يتطلب منهأخذ رأي مجلس الدولة من أجل التأكد من توافق الامر التشريعي مع الدستور ومختلف النصوص القانونية لتجنب أي تضارب محتمل ، بالإضافة إلى الشرط المستحدث في إطار التعديل الدستوري لسنة 2020 إذ نص المؤسس الدستوري لأول مرة في تعديل 2020 على وجوبية إخطار رئيس الجمهورية للمحكمة الدستورية بشأن الاوامر المتخذة في إطار نص المادة 142 من التعديل الدستوري لسنة ، 2020 إذ نصت المادة 142 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على أنه: "يخطر رئيس الجمهورية وجوبا المحكمة الدستورية بشأن دستورية هذه الاوامر، على أن تفصل فيها في أجل أقصاه عشرة أيام" ، من خلال هذا النص القانوني يظهر أن المؤسس الدستوري لم يقييد رئيس الجمهورية بآجال معينة الاخطار المحكمة الدستورية بشأن الاوامر، نما او اكتفى بتحديد آجال فصل المحكمة الدستورية في رقابة دستورية الامر وقدرها بعشرة أيام من تاريخ تسجيل الاخطار بأمانة المحكمة الدستورية، والتي تعد آجال قصيرة ال تكفي لرقابة عدة أوامر قدمت دفعة واحدة أو حتى نص واحد يضم العديد من المواد القانونية مثل قانون الانتخابات والذي بالمناسبة فصل في دستوريته من قبل المجلس الدستوري في انتظار تنصيب المحكمة الدستورية في يومين بدل عشرة أيام المتاحة له . وفي هذا الصدد أثبتت الناحية العملية إخطار رئيس الجمهورية للمجلس الدستوري بشأن الاوامر التي اتخذها في آجال قصيرة جدا تحسب من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على الاوامر وتسجيل الاخطار بأمانة المحكمة الدستورية. فتبينت المدد بين يوم واحد ، وأجل 21 يوم ،

كما أن المجلس الدستوري هو الآخر فضل الفصل في الاختارات بسرعة البرق، لم يتعد سبعة أيام ، كما أنه فصل في آجال أقل بكثير تتمثل في يوم واحدا ، علما أن المؤسس الدستوري قد منحه أجل عشرة أيام كاملة ، على أن تتخذ هذه الاوامر في مجلس الوزراء، والذي لن يجد رئيس الجمهورية صعوبة لتحقيقه، كون أن هذا الاخير هو نفسه رئيس مجلس الوزراء. المطلب الثاني : استعمال الاوامر في حالة شغور البرلمان : - استعمال الاوامر في حالة شغور البرلمان هذه الحالة تمس المجلس الشعبي الوطني دون مجلس الامة ، ويتم إقرار حالة الشغور حسبما نصت عليه نصوص الدستور في حالتين ، الاولى ما نصت عليها المادة 110 من الدستور والتي تجسد في حالة عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على مخطط عمل الحكومة أو برنامج الأغلبية البرلمانية 1 حسب الحالة ، حيث يحل المجلس وجوبا على أن تتم الانتخابات التشريعية في أجل أقصاه ثلاثة أشهر ، أما الحالة الثانية للشغور هي ما أقرته المادة 111 من الدستور والتي تمنح الحق لرئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني . وبشغور الغرفة السفلية للبرلمان ينعقد الاختصاصات لرئيس الجمهورية بأن يشرع بأوامر في مجال القانون والتي تجد أساسها في المادة 142 من الدستور ، بالرغم من كون الغرفة الثانية والمتمثلة في مجلس الامة في حالة انعقاد ، لكن بحكم أن صلاحياتها محدودة فلا تمارس لا سلطة التشريع ولا سلطة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية . تعد وظيفة التشريع من مجال اختصاصات المؤسسة التشريعية، إلا أنه يتتصادف وأن يكون البرلمان في حالة شغور، فتسند بذلك مسألة التشريع لرئيس الجمهورية بحسب ما ورد في نص المادة 142 من التعديل الدستوري السنة 2020 إذا جاء فيها: "رئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في مسائل عاجلة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو خلال العطلة البرلمانية بعد رأي مجلس الدولة". يقصد بحالة شغور المجلس الشعبي الوطني إنتهاء حياته قبل انقضاء العهدة البرلمانية التي يحددها الدستور ، وبعبارة أخرى تكون حالة شغور المجلس الشعبي الوطني عند توقيفه عن ممارسة اختصاصاته أو توقيف نشاطه قبل انقضاء مدة العهدة التشريعية التي حددها له الدستور أو عند تأخر انعقاد دورة المجلس الجديدة ، ويتم اللجوء لإجراء الحل في حالة وجود خالف بين الأغلبية البرلمانية ورئيس الجمهورية، أو من أجل إدخال تعديلات جوهرية على وضع الدولة من الناحية السياسية خاصة أو الاجتماعية أو الاقتصادية، أو بتغيير الحكومة والدفاع عنها في مواجهة البرلمان في حال وجود خالف بينهما، إن هذا الإجراء يجعل منه اجراءا خطيرا يمس مبدأ الديموقراطية ومن أكثر الاليات في يد السلطة التنفيذية تأثيرا على البرلمان . بالحديث عن حالة شغور المجلس الشعبي الوطني في مقتضيات الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل سنة 2020 فإن هذا الوضع يكون نتيجة حل المجلس الشعبي الوطني قبل استكمال العهدة المخولة له دستوريا حسب نص المادة 122 من التعديل الدستوري لسنة 2020 والمقدرة بخمس سنوات. فيأخذ شغور المجلس الشعبي الوطني إحدى الصورتين: إما حله وجوبا، أو حل المجلس الشعبي الوطني بإرادة رئيس الجمهورية، فيكون الاول وجوبا استنادا للمادة 108 من التعديل الدستوري لسنة 2020 التي تنص على أنه: "إذا لم تحصل موافقة المجلس الشعبي الوطني من جديد، يحل وجوبا". والثانية حال إراديا من طرف الرئيس، أو بسبب إجراء انتخابات تشريعية مسبقة إذ نصت المادة 151 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على أنه: "يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني، أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها، بعد استشارة رئيس مجلس الامة، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس المحكمة الدستورية، والوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالـة. تجرى هذه الـانتخابـات، في كلتا الحالـتين، في أجل أقصاه ثلاثة أشهر، و اذا تعذر تنظيمـها، في هذا الأجل ألي سبـبـ كانـ يمكنـ تمـديدـ هذاـ الأـجلـ لـمـدةـ أـقصـاهـ ثـالـثـةـ أـشـهـرـ بـعـدـ أـخـذـ رـأـيـ المـحـكـمـةـ الدـسـتـورـيـةـ" ، في هذهـ الحالـةـ يـبـقـيـ التـشـريعـ فيـ يـدـ رـئـيسـ التـشـريعـ . إنـ المـادـةـ 111ـ منـ التعـدـيلـ الدـسـتـورـيـ لـسـنـةـ 2020ـ قدـ ذـكـرـتـ سـبـبـ آخرـ منـ أـسـبـابـ الـحلـ أوـ إـجـراءـ اـنـتـخـابـاتـ تـشـريعـيةـ قبلـ أوـانـهاـ وـهـوـ الـذـيـ يـتـجـسـدـ فيـ حـالـةـ عدمـ موـافـقـةـ المـجـلـسـ الشـعـبـيـ الوـطـنـيـ عـلـىـ لـائـةـ الثـقـةـ فـعـلـيـ الـوـزـيـرـ الـأـولـ أوـ رـئـيسـ الـحـكـمـةـ حـسـبـ الحالـةـ تقديمـ استـقالـةـ حـكـمـتـهـ لـرـئـيسـ الجـمـهـورـيـةـ الـذـيـ يـحـقـ لـهـ قـبـلـ قـبـولـ هـذـهـ الاستـقالـةـ أـنـ يـلـجـأـ إـلـىـ أـحـكـامـ المـادـةـ 151ـ منـ التعـدـيلـ الدـسـتـورـيـ 2ـ لـسـنـةـ 2020ـ وـبـالـتـالـيـ يـبـقـيـ السـلـطـةـ التـقـدـيرـيـةـ بـيـدـ رـئـيسـ الجـمـهـورـيـةـ ، الـذـيـ يـمـكـنـهـ الـلـجـوءـ قـبـلـ قـبـولـ استـقالـةـ الـحـكـمـةـ إـلـىـ حـلـ المـجـلـسـ الشـعـبـيـ الوـطـنـيـ، إـذـ كـانـتـ لـهـ قـنـاعـةـ تـامـةـ بـأـنـ هـذـاـ الـاخـيرـ هـوـ الـمـتـسـبـبـ فـيـ سـوـءـ الـعـالـقـةـ مـعـ الـحـكـمـةـ، وـمـرـدـ ذلكـ إـلـىـ تـفـتـتـ الـاـغـلـيـةـ فـيـهـ، أـوـ أـنـهـ غـيرـ قادرـ عـلـىـ أـدـاءـ عـلـمـ تـشـريـعيـ جـيدـ، خـاصـةـ أـنـ صـاحـبـ بـرـنـامـجـ سـيـاسـيـ أـنـتـخـبـ عـلـىـ ضـوـئـهـ، وـيـرـىـ بـأـنـ الـحـكـمـةـ مـلـتـزمـ بـتـنـفيـذـهـ وـقـدـ أـثـبـتـ التـجـربـةـ الدـسـتـورـيـةـ فـيـ الـجـزاـئـرـ اـسـتـخـدـامـ رـئـيسـ الجـمـهـورـيـةـ لـهـذـاـ الـاجـراءـ فـيـ 04ـ جـانـفـ 1992ـ، وـكـذـاـ سـنـةـ 2021ـ وـحـلـ المـجـلـسـ الشـعـبـيـ الوـطـنـيـ بـمـوجـبـ صـدـورـ المـرـسـومـ الرـئـاسـيـ 92ـ01ـ حينـماـ أـعـلـنـ رـئـيسـ الجـمـهـورـيـةـ حـلـ المـجـلـسـ الشـعـبـيـ الوـطـنـيـ وـالـدـعـوـةـ الـاـنـتـخـابـاتـ تـشـريـعـيـةـ مـبـكـرـةـ بـمـوجـبـ المـرـسـومـ الرـئـاسـيـ رقمـ 77ـ21ـ . فيـ آنـ وـاحـدـ، إـذـ كـانـتـ المـادـةـ 151ـ منـ التعـدـيلـ الدـسـتـورـيـ لـسـنـةـ 2020ـ لـمـ تـوضـحـ أـسـبـابـ حـلـ المـجـلـسـ الشـعـبـيـ الوـطـنـيـ مـنـ قـبـلـ رـئـيسـ الجـمـهـورـيـةـ، إـلـاـ أـنـهـ

ألزمت هذا الاخير باستشارة كل من رئيس مجلس الامة، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس المحكمة الدستورية، والوزير الاول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة، قبل لجوئه إلى استعمال حقه في حل المجلس الشعبي الوطني، الا أن هذا الاجراء لا يمس اطلاقا بارادة رئيس الجمهورية في اللجوء إلى الحل في أي حال من الاحوال نظرا للطابع الاستدلالي لاستشارة ، بالرغم من ذلك فهو مرتب بشرط مهم وهو شرط "الاستعجال" ، بمعنى أن هذا التدخل يجب أن تفرضه فكرة الضرورة أي الحاجة الملحة التي تستدعي سرعة التدخل بأوامر الاتخاذ التدابير الضرورية لمواجهة الاوضاع غير الطبيعية وغير المتوقعة، كانتشار أمراض خطيرة أو فتن طائفية . مجلس الامة كونه هيئة ثانية إلى جانب المجلس الشعبي الوطني المشكلة في مجموعها للبرلمان 1 ومنه يبقى دور مجلس الامة هنا مجهولا . **المبحث الثاني : استعمال الاوامر في الظروف الغير عادية : حالات اصدار الاوامر اثناء انعقاد البرلمان :** قد تواجه الدولة حالات مستعجلة أثناء انعقاد البرلمان ، ونظرا لأن هذه الحالات المستعجلة تستوجب إجراءات موازية لسرعتها بحكم أنها ال تتحمل التأجيل نظرا لخصوصيتها ، أفر المؤسس الدستوري لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر ، وقد حددها المؤسس الدستوري بحالتين الاولى هي الحالة الاستثنائية والثانية متعلقة بقانون المالية. **المطلب الاول : استعمال الاوامر في الحالة الاستثنائية :** أقرت المادة 1/142 لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في المادة 80 من الدستور ، عندما تكون البلاد مهددة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استقلالها أو سلامة التراب الوطني . ولرئيس الجمهورية الحق في اعلان هذه الحالة بعد اتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة 80 من الدستور ، **من أجل الحفاظ على أمن وسلامة وسيرورة البلاد باعتباره المuper عن إرادة الامة ، هذه الحالة الاستثنائية تتطلب السرعة في الاجراءات و الاستعجال بالتشريع مع عدم عرضها على البرلمان أو حتى استشارته بالرغم من انعقاده ، على أساس أن البرلمان يتطلب لسن القوانين الكثير من الوقت والإجراءات المطلوبة والدراسة المستفيضة لمشاريع القوانين ، وهو ما ال يجب أن يكون في الحالة الاستثنائية، بحكم أنها مؤقتة تستهدف الحالة المسيرة لها ، وتخالف الاوامر الصادرة في الحالة الاستثنائية عن الاوامر الصادرة في حالة العطلة البرلمانية أو حالة الشغور بعدم عرضها على البرلمان للمصادقة عليها .** ويوضح من خلال نص المادة 142 من الدستور وكذلك رأي المجلس الدستوري سابقا عندما أصدر رأيه المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة للدستور ، حيث أكد على أن المؤسس الدستوري عندما خصص فقرة لحالات اصدار الاوامر فهو يهدف الى التمييز بين الاوامر التي تعرض على 2 البرلمان للمصادقة عليها و الاوامر المستثنية من مصادقة البرلمان والصادرة في الحالة الاستثنائية . إن الحالة الاستثنائية نظمتها المادة 107 من دستور 1996 و لا يمكن اعلانها إلا بتوفير الشروط، و السبب في ذلك يعود إلى خطورة هذا الاجراء ، و ذلك أنه لم تعد هناك ضرورة ملحة فحسب بل إن هناك خطر وشيك الواقع يهدد مؤسسات البلاد أو استقلالها أو سلامة ترابها، فالامر لا يتعلق بتجمهر مصحوب بعنف وإنما أخطر من ذلك تهدد مؤسسات واستقلال وسلامة التراب الوطني، لذلك اشترط المؤسس الدستوري نظرا لخطورتها على حقوق وحريات الافراد، ضرورة التقييد بإجراءات موضوعية و شكلاً . وقد نصت المادة 107 من دستور 1996 على ما يلي: (يقرر رئيس الجمهورية الحالة الاستثنائية إذا كانت البلاد مهددة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استقلالها أو سلامة ترابها وال يتخد مثل هذا الاجراء الا بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الامة والمجلس الدستوري، والاستنماع إلى المجلس الأعلى للأمن ومجلس الوزراء تخلو الحالة الاستثنائية رئيس الجمهورية أن يتخذ الاجراءات الاستثنائية التي تستوجبها المحافظة على استقلال الامة والمؤسسات الدستورية في الجمهورية ويجتمع البرلمان وجوبا تنتهي الحالة الاستثنائية حسب الاشكال والاجراءات السالفة الذكر التي أوجبت اعلانها). ومن خلال المادة نقول إنه يجب توافر الشروط الموضوعية والشكلية لكي يتم إعمال الحالة الاستثنائية، ويمكن تقسيم شروطها إلى شروط موضوعية وشكلية . **المطلب الثاني : الشروط الموضوعية و الشكلية لتقرير الحالة الاستثنائية او لا: الشروط الموضوعية لتقرير الحالة الاستثنائية إن رئيس الجمهورية في ظل دستور 1996 له سلطة تقديرية في معاينة الظروف التقرير الحالة الاستثنائية، وبالرجوع إلى المادة 107 الفقرة الاولى من الدستور وما أقره المشرع وحدده من شروط موضوعية تمكن رئيس الجمهورية من ممارسة الاختصاص التشريعي في ظل الحالة الاستثنائية، والتي تمثل في وجود خطر داهم، وأن يهدد هذا الخطر مؤسسات الدولة الدستورية أو استقلالها أو سلامة ترابها . 1- وجود خطر داهم لا بد أن يتتوفر شرط الخطر، و الخطر في المعنى القانوني ينصرف إلى كل حالة واقعية تندى بضرر يصيب حيوية، فيهدها بالزوال أو الانتفاض، و لامكانية القول بتتوفر شرط الخطر ، وبالنسبة للخطر الداهم، فإن المادة 107 لم تحدد صفة هذا الخطر، و لا موضوعه، و لا صفات معينة . وبالتالي السلطة التقديرية مطلقة لرئيس الجمهورية،**

ومتى وقع الخطر ولو كان يسيرا هو الذي يقرر اعلان الحالة الاستثنائية . 2 أن يكون للخطر الداهم انعكاسات على مؤسسات الدولة الدستورية أو استقلال أو سالمه ترابها . لقد حددت المادة 107 من الدستور الخطر الذي يستدعي استعمالها، بأن يكون هذا الخطر مهددا لمؤسسات الدولة الدستورية أو مهددا استقلالها أو سالمه ترابها . و لا يكفي اللجوء للمادة 107 من الدستور مجرد قيام الخطر، بل لا بد من أن يكون هذا الخطر مؤثرا على نحو معين، بحيث يشمل تهديدا لمؤسسات الدولة أو استقلالها أو سالمه ترابها . ثانيا: الشروط الإجرائية لتقرير الحالة الاستثنائية يشترط الدستور لتطبيق نص المادة 107 من الدستور 1996 أن يقوم رئيس الجمهورية ببعض الاجراءات الشكلية وهي تمثل في الاستشارات لبعض المؤسسات الدستورية، حيث تتوقف عليها المشروعية الشكلية لقرار الاعلان، فيمكن لرئيس الجمهورية الاخذ بها كما يمكنه عدم الاقتراح لها، فال يوجد أي قيد على إرادة الرئيس، فالدستور لم يستلزم أن يتم أخذ الرأي عن طريق الكتابة أو أن ينتظر صدور الرأي من طرف المؤسسات الدستورية المخولة لذلك، بالإضافة إلى هذه الاستشارات هناك شرط وجوب اجتماع البرلمان بقوة القانون . وبالنسبة للهيئات التي يجب أن تستشار من طرف رئيس الجمهورية في هذه الحالة هي كالتالي : 1 - استشارة رئيسي غرفتي البرلمان والمجلس الدستوري قرر المشرع الدستوري أن تشمل الاستشارة رئيسي غرفتي البرلمان والمجلس الدستوري قبل تقريره للحالة الاستثنائية . 2 - استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الامة حيث يمثلان رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الامة، وهما يعبران عن رأي الشعب، وهذه الاستشارة أضافها التعديل الدستوري لسنة ، 1996 حيث لم تتضمنها المادة 101 من دستور ، 1989 وهذا تأكيد للدور الذي يلعبه البرلمان في السياسة و دلالة على خطورة هذه الحالة، لذلك جعل المشرع الدستوري يشرك البرلمان في قرار الاعلان عن الحالة الاستثنائية . بـ استشارة المجلس الدستوري هي استشارة تشمل الهيئة كل، و تكمن أهميتها في المكانة التي يوكلها المجلس الدستوري في الحياة الدستورية، و ذلك بالشهر على احترام الدستور من طرف جميع السلطات فالمجلس هو قاضي الدستورية بالدرجة الاولى، و هاته تعد ضمانة و تدعيمما لموقف رئيس الجمهورية من الناحية الدستورية أمام المؤسسات الأخرى و الأفراد . 2 الاستماع إلى المجلس الاعلى للامن ومجلس الوزراء ربط المشرع الجزائري مصطلح الاستماع بالمجلس الاعلى للامن ومجلس الوزراء فهما يعتبران كهيئة تقنية وسياسية تساعد رئيس الجمهورية على توضيح الصورة، وتقرير الحالة الاستثنائية إذا ما قرر رئيس الجمهورية . 3 الاستماع إلى المجلس الاعلى للامن نلاحظ أن المادة 107 اشترطت على رئيس الجمهورية الاستماع إلى المجلس الاعلى للامن قبل اعلن الحالة الاستثنائية، رغم أنه رئيسه و يصحب من ذلك من تقديم تقارير و الأدلة بأراء معتمدة على وقائع وحقائق ومعطيات الملابسات والنتائج و الآثار الامنية والعسكرية وغيرها مما ينير الطريق أمام رئيس الجمهورية الذي بعد التقرير يتخذ القرار . بـ الاستماع لمجلس الوزراء إن مجلس الوزراء يجتمع طبقاً للمادة 91 الفقرة الرابعة من دستور ، 1996 برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية الوزير الأول والوزراء، يستمع إليه رئيسه مع ما يترب عن ذلك من مناقشات و تبادل الرأي و تقدير الموقف ونتائج الإيجابية و السلبية داخليا وخارجيا وهو ما ينير الطريق أمام رئيس مجلس الوزراء، رئيس الجمهورية التقدير مدى ملائمة تقرير الحالة الاستثنائية من غيرها ، والاستماع إلى مجلس الوزراء يعني استعراض أراء أعضائه و الاستماع إلى تقاريرهم المفصلة عن معطيات الوضع من جميع جوانبه، و خاصة ما تعلق منها بالآثار الامنية و العسكرية لاتخاذ قرار الحالة الاستثنائية . 3 اجتماع البرلمان وجوبا ان المادة 107 لم تبين الدور الذي يلعبه البرلمان إذ يمكن اعتبار اجتماع البرلمان وسيلة لتمكن نواب الشعب لمراقبة الاوضاع و تدعيم مشروعية قرارات رئيس الجمهورية في هذه الحالة الاستثنائية، وبذلك يظل البرلمان مجتمعا وجوبا طيلة الحالة الاستثنائية أسلوب بديهي و واضحه تمثل في ضرورة متابعة الوضاع الصعب التي تمر بالبلاد في تلك الفترة، وفي الاخير يمكن القول بأنه ال يمكن التقليل من أهمية رأي المؤسسات، ولو أن رئيس الجمهورية غير ملزم دستوريا بأرائها، إلا أنه يستطيع تجاهلها بسبب المركز الذي يحتله و علاقته بالشعب، وهذا ما تسببه الحالة الاستثنائية من مساس بحقوق وحرمات الأفراد، وهذه الهيئات والمؤسسات بدورها تكرس ما يقوم به رئيس الجمهورية من أعمال، فهو يواجه الحالة الاستثنائية الوحدة وتبقي الاستشارة شكلية . ثالثا : التشريع بأوامر كالآلية لمجابهة الحالة الاستثنائية : إن تقييد سلطة رئيس الجمهورية في التشريع بأوامر في الحالة الاستثنائية -ضرورة دفع هذه الأوامر للخطر الذي يهدد استقلال البلاد ومؤسساتها الدستورية - ترتب عليه تميز هذه الأوامر بالطبيعة الاستثنائية، معنى أن الأوامر التشريعية تسرى فقط أثناء هذه الفترة، وب مجرد تقرير الظرف الاستثنائي تسقط معه هذه الأوامر، وذلك لأنها صدرت أصال من أجل تحقيق غاية معينة وهي دفع الخطر و المحافظة على استقلال البلاد ومؤسساتها الدستورية، فإذا حققت هذه الغاية وقرر رئيس الجمهورية إنهاء الحالة الاستثنائية بعد اتباعه لأشكال و الاجراءات المتبعه لدى اعلنها تطبيقا لقاعدة توازي الاشكال، ولقد منح الدستور من

خلال نص المادة 107 رئيس الجمهورية التشريع بأوامر في ظل الحالة الاستثنائية، وفي هذا تدخل في مجال السلطة التشريعية، كما أن هذه المادة قد وسعت في الاختصاصات التي يمارسها رئيس الجمهورية في الحالة الاستثنائية عندما نصت على أن الحال الاستثنائية تسمح لرئيس الجمهورية أن يتخذ الاجراءات الاجراءات التي تستوجبها المحافظة على استقلال الامة و المؤسسات الدستورية في الجمهورية، اعترفت المادة 107 من التعديل الدستوري 2016 باتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهة الحالة الاستثنائية دون أن تحدد مظاهرها أو نطاقها، ولنفس السبب حاول الفقه الفرنسي تحديد نطاق تلك السلطات، وفي اعتقادنا ان هذا ما يصلح للتطبيق في النظام الجزائري، وذلك بالاستناد للتشابه الواضح بين المادة 16 من الدستور الفرنسي والمادة 107 من التعديل الدستوري الجزائري. أولا: في مجال إلغاء وتعديل الدستور : لم ينص الدستور الجزائري والدستور الفرنسي من خلال المادتين 107 و 16 على إمكانية تعطيل الدستور أو إلغائه، وإنما اكتفت بإعطاء رئيس الجمهورية سلطة ممارسة جميع الاجراءات الاستثنائية التي تمكنه من التحكم في الوضع، حيث نصت المادة 107 من التعديل الدستوري الجزائري لعام 2016 على أنه:) تخلو الحالة الاستثنائية رئيس الجمهورية أن يتخذ الاجراءات الاستثنائية التي تستوجبها المحافظة على استقلال الامة و المؤسسات الدستورية في الجمهورية. (. وتنص المادة 16 من الدستور الفرنسي على). ويتخذ رئيس الجمهورية الاجراءات التي تقتضيها هذه الظروف . و يجب أن يكون الغرض من هذه الاجراءات هو تمكين السلطات العامة الدستورية من القيام بمهامها في أقرب وقت ممكن. حيث أجمع الفقه الفرنسي على أن تطبيق المادة 16 من الدستور يؤدي إلى تركيز كل السلطات في يد رئيس الجمهورية، وله أن يصدر القرارات فيما كانت طبيعتها دون أن يتعرض لمخالفه الدستور، فلا يجوز لرئيس الجمهورية ان يقوم بإلغاء أو تعديل الدستور لأن ذلك يخالف الغاية التي من أجلها وضع النص وهي وضع المؤسسات الدستورية على الطريق . كما لا يمكن تعديل الدستور في هذه المرحلة لأن هذه الظروف استثنائية مؤقتة غير دائمة، و لا يمكن استغلال ظروف وقته لوضع أحکام وقواعد ثابتة، ومن الاجدر أن يتم تعديل الدستور في ظروف عادية وليس في حالة أزمة سياسية تعرفها البلاد. وعلى الرغم من عدم تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية بدقة في المادة 107 من التعديل الدستوري 2016 الا أنه لا يمكن وقف العمل بالدستور أو والخرق أحکامه إلا في حالة الحرب، فنظرا لخطورة الوضع يوقف العمل بالدستور طيلة هاته الفترة وترتکز جميع السلطات في يد رئيس الجمهورية.

ثانيا: في المجال التشريعي : تعتبر المادة 142 من التعديل الدستوري 2016 بمثابة ترخيص من رئيس الدستوري لرئيس الجمهورية لمباشرة جميع اختصاصات المشرع العادي، - الشرط الاول: أن تكون هناك عالقة سببية بين الاجراءات التي يتخذها رئيس الجمهورية وبين الظروف الاستثنائية. - الشرط الثاني: أن يكون الهدف من هذا التشريع هو إعادة السلطات العامة الدستورية إلى أقرب وقت وضمان السير الحسن لمؤسسات الدولة، و الا اعتبرت هذه القرارات المتخذة من طرف رئيس الجمهورية غير مشروعة. وتجدر الاشارة إلى أن المادة 107 من التعديل الدستوري 2016 لم تتضمن أي تحديد للمرة الزمنية التي تطبق خلالها، فالمؤسس الدستوري لم يشر إلى فترة تطبيق هذه المادة وال مدة سريان الاوامر التشريعية التي تدخل في ظل الحالة الاستثنائية، حيث ترك ذلك للسلطة التقديرية لرئيس الجمهورية وحده. وبالنسبة ملدي سريان الاجراءات الاستثنائية بعد الاعلان الرسمي عن انتهاء الحالة الاستثنائية، فإن الفقه الفرنسي أقر بمبدأ الارتباط والالتزام الزمني بين الاجراءات الاستثنائية والظروف المثيرة لتلك الاجراءات، فإذا ما انقضت الظروف الاستثنائية فإن جميع الاجراءات الاستثنائية تسقط من تلقاء ذاتها، وتعود الامة إلى نظامها الدستوري العادي، معتبرا أن انتهاء تلك الحالة سببا مؤديا إلى سقوط جميع الاجراءات الاستثناءات من تلقاء نفسها بما فيها الاعمال التشريعية . والقاعدة نفسها تطبق في الجزائر من خلال المادة 107 من التعديل الدستوري، حيث أنه من خلال طبيعة الاوامر التشريعية يجب أن ينتهي العمل بها بمجرد الاعلان عن رفع الحالة التي تمت في ظلها، فبتقرير إنهاء الحال الاستثنائية طبقا للفقرة الخامسة من المادة 107 فإنه يتوقف العمل بكل الاجراءات الاستثنائية التي صدرت في ظلها، وبذلك تلغى الاوامر التشريعية باعتبارها قوانين مؤقتة خاصة بفترة استثنائية. ثالثا: في المجال التنظيمي : يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية طبقا للمادة 143 من التعديل الدستوري ، 2016 فهو صاحب الاختصاص الاصيل في هذا الجمال سواء في الحالة العادية أو الحالة الاستثنائية، فيشرع في المجالات الخاصة بالبرلمان بأوامر تشريعية، كما يشرع في المجالات الخارجية عن ميادين البرلمان عن طريق مراسيم رئاسية، وبهذا ف السلطة رئيس الجمهورية واسعة وغير مقيدة تشمل حتى مجال التشريع، وبهذا حصر مجال القانون و اطلاق مجال التنظيم دليل على تراجع دور البرلمان التشريعي. المبحث الثالث : امتداد سلطة رئيس الجمهورية التشريعية إلى المجال المالي نصت الفقرتين 7 و8 من المادة 120 من دستور 1996 على: (يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها خمسة وسبعون يوما من تاريخ إيداعه، طبقا للقرارات السابقة. في حالة عدم المصادقة عليه في الاجل المحدد سابقا،

يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر». نلاحظ هنا إمكانية الاستغناء عن المعيار التشريعي واستعمال المعيار القانوني كبديل عنه، مساوٍ له في القوة القانونية وفي الآثار المترتبة عنه، فالموافقة على قانون المالية من اختصاص ممثلي الشعب، لكن هذه السلطة ليست مطلقة طالما أنها مقيدة من حيث الزمن بأجل خمسة وسبعين يوماً من تاريخ إيداع المشروع، وبانقضاء هذا الأجل يفقد البرلمان هذا الاختصاص بأثر مباشر، وتتحول المبادرة إلى رئيس الجمهورية الذي يصدر المشرع بإرادته المنفردة بمقتضى أمر. كما تجدر الإشارة على أن الأوامر التشريعية تتخذ في مجلس الوزراء وتعرض على البرلمان ليوافق عليها في أول دورة له، وهو ما نصت عليه المادة 124 والعرض هنا يقتصر على المواقف دون المناقشة، وبهذا خول المؤسس الدستوري لكل غرفة في البرلمان أن ترافق - لاحقاً - الامر التشريعي، أي إما أن توافق أو لا توافق على النص جملة وليس تفصيلاً. وهنا نشهد بالمادة 38 من القانون العضوي 99-02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما والعلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، حيث نصت على أنه: «يطبق إجراء التصويت بدون مناقشة على الأوامر التي يعرضها رئيس الجمهورية على كل غرفة للموافقة». إلا أنه بالنظر إلى واقع النظام السياسي والدستوري يبدو من الصعب للغاية رفض البرلمان الامر لا سيما وأنه دخل حيز التنفيذ قبل عرضه على البرلمان، وهذا من شأنه أن يتسبب في إحجام أعضاء البرلمان عن رفضها. المطلب الأول : أسباب التشريع عن طريق الأوامر في مجال قانون المالية يعرف قانون المالية تقليدياً بأنه قانون الميزانية وهو المصطلح الذي ظهر في فرنسا في أمر 19 جوان ، 1956 ليتحول إلى قانون المالية في أمر 02 جانفي ، 1956 وفي تعريف آخر لميزانية الدولة تعرف بأنها وثيقة تحدد ما تعتمد الدولة إنفاقه، فهي وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وتنفيذ مخططات وتوجهات الدولة ، في الجزائر يتولى البرلمان سلطة التشريع المالي وذلك بموجب المادة 139 في فقرها 12 من التعديل الدستوري لسنة 2020 والتي جاء فيها: ". التصويت على قوانين المالية"، كما يتولى البرلمان المصادقة على قانون المالية طبقاً للمادة 146 من التعديل الدستوري لسنة 2020 والتي نصت على أنه: "يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها خمسة وسبعين يوماً من تاريخ إيداعه". إلا أن التطور الذي تضمنه دستور 1996 من خلال المادة 120 منه، والتي تقابلها المادة 146 من التعديل الدستوري لسنة 2020 ولم يكن مقرراً في أحکام الدساتير الفارطة هو منح رئيس الجمهورية سلطة إصدار قانون المالية بموجب أمر، وذلك إذا لم يصادق عليه البرلمان في الإجال المحددة إذ ارتأت المادة 146 في فترتها الثانية من التعديل الدستوري لسنة 2020 هذا الأمر بحسب ما جاء فيها: "في حالة عدم المصادقة عليه في الإجل المحدد سابقاً، يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر"، وبالتالي يكون المشرع الجزائري قد أتي بسبب وحيد لتدخل رئيس الجمهورية الإصدار قانون المالية بموجب أمر وهو عدم الموافقة على قانون المالية في الفترة المحددة دستورياً والمقدرة بـ (75) يوماً وحدوث خلاف بين غرفتي البرلمان بشأنها، - قد يتعذر مشروع قانون المالية، في حالة عدم مصادقة المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة على مشروع القانون في الإجال المحدد لكل منها للمصادقة. - قد تتحقق عدم المصادقة، في حالة ما إذا مضت مهلة ثمانية أيام دون أن تفصل اللجنة المتساوية الأعضاء في الخلاف الذي ثار بين الغرفتين حول المشروع المالي، وهنا لا تستطيع الحكومة أن تسحب مشروع قانون المالية، هذا الخلاف عالجه المؤسس الدستوري من خلال نص المادة 146 من التعديل الدستوري لسنة 2020 وبيان تفاصيل تطبيقها باللحالة إلى المادة 44 من القانون العضوي 12-16 الناظم للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة الصادر في الجريدة الرسمية، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، فمن خلال استقراء أحکام المادتين يتضح أن نصوص هذه المواد أوجبت أن تتم المصادقة على مشروع قانون المالية خلال خمسة وسبعين يوماً من تاريخ إيداعه بحيث يصوت المجلس الشعبي الوطني في مدة أقصاها (47) يوماً ليرسل بعدها فوراً لمجلس الأمة ليصادق عليه في مدة (20) يوماً، لكن قد يحدث خلاف بين غرفتي البرلمان وجد الحل بتدخل من الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة بتعيينه لجنة متساوية الأعضاء تضم أعضاء كال من الغرفتين وتتاح لها مهلة (08) أيام لحل الخالف الحاصل . المطلب الثاني : خصائص الأوامر التشريعية المتضمنة التشريع الحالي تكتسب الأوامر التشريعية المتضمنة في مجال قانون المالية جملة من الخصائص تحاول توضيحها من خلال ما يلي : - تعد سلطة رئيس الجمهورية في التشريع بأوامر في المجال المالي، سلطة مقيدة شكل و موضوعاً وأداة فمن الناحية الشكلية يستطيع رئيس الجمهورية أن يمارس هذه السلطة دون إتباع أي إجراءات دستورية، أو ضرورة استشارة أي هيئة أخرى، فالمؤسس الدستوري لم يشترط اتخاذ هذه الأوامر في مجلس الوزراء، أما من الناحية الموضوعية، فهذه السلطة لا تمس الا مشروع الحكومة المتعلق بقانون المالية، دون أن تمتد إلى مسائل تشريعية أخرى، وهي سلطة مقيدة من ناحية الاداء، لأن الدستور يحدد القالب الذي يأخذه عمل رئيس الجمهورية وهو الامر . - رئيس الجمهورية في ظل المراجعة الأخيرة التي جاء بها التعديل

الدستوري لسنة 2020 غير مفوض في اختصاصه التشريعي المالي من قبل البرلمان، فهو يمارس هذا الاختصاص بوصفه اختصاصاً اصيلاً ممنوعاً له بشكل دائم لا يحتاج فيه أي تفويض، فمركز رئيس الجمهورية في التعديل الدستوري لسنة 2020 في هذا الشأن جاء مدعماً، حيث منحت أوامر المادة 146 من التعديل الدستوري لسنة 2020 رخصة دائمة لرئيس الجمهورية بدون الحاجة إلى تفويض، أي أن الدستور مكنه من هذا الحق وهو يستمد منه مباشرة، فإن إعطاء الدستور صالحة مباشرة طبقاً للمادة 146 هي تشريع غير مفوض فيه، فكلمة التفويض غير واردة، – الامر الذي يصدره رئيس الجمهورية المتعلقة بالشأن المالي، لا يعرض على البرلمان للموافقة عليه ليأخذ صبغة القانون – كشأن الاوامر في المجالات الأخرى التي وان صدرت تمتلك صفة القانون بالمعايير المادي، تظل يطلق عليها أوامر و لا تسمى قوانين، حتى تتم الموافقة عليها من قبل البرلمان، فحينها فقط تكتسب صفة القانون بالمعايير الشكلي، ويمكن حينها تسميتها كذلك بل يكسب الامر المتعلقة بقانون المالية صفة القانون بقوة النص الدستوري والعضوى . – لا يملك رئيس الجمهورية سلطة تقديرية في إصدار مشروع قانون المالية بموجب أمر وذلك إذا لم يصادق عليه البرلمان في مدة (75) يوما، إنما هو واجب والتزام دستوري يقع عليه، ومرد ذلك لارتباطه الشديد بالمصلحة العامة، وخطورة الآثار الناجمة عن عدم تواجد قانون المالية، تكون هذا الوضع يؤدي بالضرورة إلى الفوضى أو بالآخر إلى الشلل الكلي للدولة .